طَبَقَات المُفَسِّرِيْن

لشمس الدين الدَّاوُدِيّ[1]

حتى القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي لم يجد العلامة الحافظ جلال الدين السيوطي (–911هـ/ 1505م) أمامه بل ولم يسمع عن كتاب أُلِّفَ في تراجم المفسرين،[2] وهو ما دعاه إلى الشروع في جَمْعِ كتابه **طبقات المفسرين**، لكِنَّ الأجل حال بينه وبين إتمام الكتاب ولم يُقَدَّر له أن يخرج عن طَور مُسَوَّدَة خَلَّفَها وراءه وَقَعَت لتلميذه شمس الدين الدَّاوُدِيّ (–945هـ/ 1539م) فنقلها مِن نُسخة المؤلف لتنتشر بين الناس عن طريقه،[3] ولتصلنا من هذه الطريق نسخة كُتِبَت سنة 973هـ/ 1566م،[4] احتوت على 136 ترجمة، ولعل هذا ما دعا محمد بن علي الدَّاوُدِيّ إلى إتمام هذا المشروع في كتابه الذي حمل نفس الاسم "طبقات المفسرين."[5]

---

1 هو: محمد بن علي بن أحمد، المالكي (وقيل: الشافعي)، شمس الدين، الداودي (الدَّاوودِيّ) (–945هـ/1539م) محدث، حافظ، مفسر، قال فيه ابن العماد الحنبليّ: "كان شيخ أهل الحديث في عصره. آثاره: طبقات المفسرين، ذيل طبقات الشافعية للسُّبكي، ترجمة الحافظ السيوطي. (الداودي: طبقات المفسرين 386/2، ابن العماد: ذرات الذهب 264/8، الكتبخانه 81/5، الزركلي: الأعلام 291/6، كحالة: معجم المؤلفين 304/10، حاجي خليفة: كشف الظنون 452/1، 1107/2).

2 كان السيوطي –رحمه الله تعالى– يظن أنه لم يؤلف إلى عصره كتاب في هذا الشأن (وهذا ما صرح به في صدر كتابه، فقال: "...وبعدُ فهذا المجموع فيه طبقات المفسرين، إذ لم أجد من اعتنى بإفرادهم كما اعتني بإفراد المحدثين والفقهاء والنحاة وغيرهم" طبقات المفسرين للسيوطي ص21)، والحق أن مسبوق بـ رسالة في طبقات المفسرين لأبي القاسم القاسم بن فيره الشاطبي (–590هـ) صاحب المنظومة الأشطبية في علم القراءات، وتوجد منها نسخة خطية في الماينه 117 (كما قال بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ق192/4) (ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة).

3 ورد في نهاية نسختي الكتاب الخطيتين (مخطوط يكي جامع، والتيمورية) ما يلي (مع اختلاف بينهما في بعض الألفاظ): "انتهى ما وجد من خط مؤلفه. قال تلميذه الحافظ الشمس الداودي رحمه الله تعالى: علقت ذلك من مسودة في أوراق لم يتمها شيخنا، وكان عزمه أن يكون مؤلفاً حافلاً، فلله الحمد والقوة سبحانه. انتهى". (طبقات المفسرين للسيوطي ص125). وفي تأكيد ذلك قال حاجي خليفة في كشف الظنون ص1107: "لم يتم كما في فهرسه".

4 في آخر الكتاب (ص125): "نجز هذا الكتاب يوم الجمعة ثالث عشري ذي الحجة الحرام ختام عام ثلاث وسبعين وتسعمائ، على يد فقير رحمه ربه: أحمد بن أبي السنفي المالكي".

5 نزاع في اسم الكتاب، والداودي وإن لم ينص على هذا الاسم فيصدر كتابه أو خاتمته أو ما بينهما إلا أن الاسم معلوم ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون في غير موضع (مثلا: 452/1، 1107/2،...)

لا ندري متى بدأ الداودي العمل في كتابه "طبقات المفسرين"، لكنه فرغ من تبيضه عام 941 هـ/ 1534م، أي قبل وفاته بنحو أربع سنوات،[6] ليضم نحو سبعمائة ترجمة[7] رُتبت على حروف الهجاء حسب الاسم الأول للشخصية وعلى الحرف الأول من اسم والده، توزعت على نحو ثمانمائة صفحة من القطع المتوسط.[8]

ولسببٍ لا نعلمه افتتح الداودي كتابه مباشرة – بعد البسملة – بحرف الألف ليشرع في المقصود دون خُطبة للكتاب أو مقدمة يبين فيها الغاية المقصودة من كتابه أو منهجه فيه،[9] أو مقصوده بالمفسرين إلا أن مسلكه يدل على أنه أراد جمع علماء التفسير، ومن يلحق بهم من المبرزين في دراسة "أحكام القرآن" و"غريب القرآن" و"معاني القرآن" و"إعراب القرآن" و"ناسخ القرآن ومنسوخه" –دون علماء القراءات– وإن لم يؤلفوا شيئاً في ذلك. (فهو يترجم للمفسرين –وَمَن لَحِقَ بهم– لا للمؤلفين منهم).

ولم يكن منهج الداودي في اختيار المفسرين انتقائياً كما فعل السيوطي في كتابه طبقات المفسرين حينما اشترط ألا يُدخل من مفسري الفِرَق الأخرى سوى المبرَّزين منهم خاصة، أما الداودي فأدخل كثيراً من الرافضة والمعتزلة وغيرهم،[10] وإن لم يقع له الاستقصاء فقد فاته منهم كثير كما فاته من مفسري أهل السنة.

وقد سلك في نص الترجمة المنهج المتبع في كتب التراجم وتاريخ الرجال في التراث العربي؛ فيبدأ الترجمة بسياق اسم الرجل وكنيته ونسبه وألقابه ولقبه الديني. ويسوق شيئاً من سِيرته فيتحدث عن شيوخه ومن أخذوا منه، وعن منزلته العلمية وتخصصاته ومؤلفاته، وينقل –عادة– أقوالاً لأهل العلم لبيان ذلك أو تأكيده، كما يذكر تاريخ مولده ووفاته (إلا أن يَجهل ذلك). ويختم كثيراً من تراجمه بذكر المصدر الذي أخذ عنه الترجمة فيقول: "ذكره ..." فلان وهو ما يفيد أن النص السابق مأخوذ عنه.

---

6 كشف الظنون 1107/2

7 على وجه التحديد 704 ، وفق ترقيم الأستاذ علي محمد عمر.

8 وفق طبعة د. علي محمد عمر وقع النص المحقق في 823 صفحة (الجزء الأول 458 صفحة، والثاني 420 صفحة دخل فيها تقديم الطبعة وفهارس الكتاب).

9 هذا هو أول الكتاب بالتأكد؛ إذ هو ما بين أيدينا في النسخة المطبوعة، وهو أيضًا ما نص عليه حاجي خليفة في كشف الظنون 1107/2 ، فأمنا الظن أن يكون ثمة نقص في المطبوعة مثلا.

10 فترجم للجاحظ 16/2، وأبان بن تغلب 3/1 وغيرهما.

وقد توسط الدَّاودي في تراجمه فغالبها متوسط الطول يتراوح بين نصف صفحة إلى صفحتين أو ثلاث من القطع المتوسط، إلا أن تكون المعلومات المتوفرة عن الشخصية قليلة فيسوق ما توفر منها مما قد لا يزيد عن سطرين أو نحو ذلك.[11]

وشخصية الداودي غير واضحة في الكتاب، والنقول عن المصادر المختلفة هي سَمْت الكتاب العام، حرص على الدقة في النقل،[12] لكنا لم نجد له آراء أو تعقيبات على ما يسوق (بخلاف الحال في كتب التراجم لابن كثير والذهبي وابن حَجَر ونحوهما).

وقد اهتم الداودي بذكر قائمة مصادره في نهاية الكتاب، فكان من أبرز مصادره –وهب كثيرة تدل على اتساع معرفة وواسع اطلاع–: **طبقات المفسرين** للسيوطي، الفهرست لابن النديم، **طبقات الشافعية** الكبرى للسبكي، **طبقات الشافعية** لابن قاضي شهبة، **طبقات المالكية** لابن فَرحون، **طبقات الحنفية** للقرشي، **طبقات الحنابلة** لابن أبي يَعْلَى الفراء، ذيل **طبقات الحنابلة** لابن رجب، **السياق** (سياق نيسابور) لعبد الغافر الفارسي، **طبقات القراء** لابن الجَزَرِيّ، **المقفى** للمقريزي، **ذيل تاريخ بغداد** لابن الدبيثي، طبقات النحويين واللغويين للسيوطي، ... وغيرهم.

على أن انتفاع شمس الدين الدَّاوُدِيّ بكتاب شيخه **طبقات المفسرين** –الذي اتخذه أصلاً بني عليه كتابه– لم يقيده بنَقْل النص في الغالب، بل كثيراً ما زاد فوائد وألفاظ على نص السيوطي لنفس الشخصية، على أن ثمة تراجم انفرد بها كتاب السيوطي –لم ترد عند الداودي– ولا نعلم لهذا تفسيراً فلا يصح أن يُقَال لعلها زيادة في نسخة أخرى.. كيف والكتاب إنما جاءنا عن طريقه![13]

ومن القطعي أن الداودي لم يستقص المفسرين ففاتته جملة كبيرة استدركها عليه من جاء بعده، وبالرغم من استفادة الداودي من كتاب شيخه السيوطي استفادة تامة، وبالرغم من أن للسيوطي تفسيرين (التفسير

---

11 مثلا: الترجمة رقم 9 المذكورة في 9/1 جاءت مقتضبة جداً، اقتصر فيها على اسم الرجل وكنيته وأن له كتاباً في أحكام القرآن.

12 استقراؤنا العام لاقتباسات الكتاب دلتنا على دقة المؤلف البالغة في النقل، لكنه اقتبس في 405/1: 406 فقرة أحالها للخطيب، وجدنا بين عبارته وعبارة الخطيب في تاريخ بغداد 404/11 كبير اختلاف، بل جعل الداودي الكلام فيها للخطيب في حين أن الخطيب إنما روى ذلك الكلام بإسناده في الكتاب إلى أبي بديل الوضاحي.

13 التراجم على سبيل الحصر، هي أرقام: (16، 40، 90) (بترقيم د. علي محمد عمر).

الكبير، والدر المنثور) والكثير من المؤلفات في علوم القرآن (منها: الإتقان في علوم القرآن وغيره) فمن العجب أنه لم يترجم الداودي لشيخه في الكتاب.

ويؤخذ على المؤلف أنه سرد التراجم سرداً عاماً دون اهتمام خاص بالشخصية من جهة التفسير، فجاءت التراجم تعريفاً عاماً، دون إبراز ما يتعلق بالشخصية من زاوية اهتمام الكتاب بشكل خاص، كما يؤخذ عليه أنه لم يفصل الحديث عن آثارهم في التفسير والدراسات القرآنية مكتفياً باسم الكتاب، وما قد يردفه ببيان عدد أجزائه (أو: مجلداته)، دون تفصيل لمحتوى الكتاب وقيمته وما أُلف عليه ومدى استفادة الناس به ونحو ذلك، على أن الكتاب –على أية حال– جاء زاخراً بالحياة نَقَلَ إلينا نبض الحياة العلمية للأمة الإسلامية عبر العصور، فعرض المؤلفات الكثيرة التي زخرت بها الحضارة الإسلامية وما وقع بين العلماء من مناظرات ومناقشات ومواجهات، وتحدث عن رحلة العلماء وأَخْذ الشيوخ وانتقال التلاميذ، كما تحدث عن المدارس العلمية، ومواقف العلماء من الحكام ومواقف الحكام من العلم والعلماء...[14]

وفي الكتاب الكثير من الفوائد العقائدية والكلامية،[15] والفقهية، والأصولية،[16] والحديثية،[17] واللغوية،[18] والنحوية،[19] والصرفية والبلاغية والأدبية، والتاريخية،[20] ... إلخ، وفيه الحديث عن الكثير من بلدان العالم الإسلامي وما كانت تعج به من حياة علمية وظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية أيضاً،[21]

---

14 انظر مثلاً: احتكام بعض الخلفاء إلى العلماء 138/1.

15 مثل: إمامة أبي بكر 37/2، ...

16 مثلاً: إبطال القياس 173/1.

17 مثلاً: التسوية بين صيغتي حدثنا وأخبرنا في الرواية 76/1.

18 مثلاً: النحت 136/1.

19 مثلاً الاسم 278/2.

20 مثلاً: معركة الجمل 358/2، بيعة العقبة 374/1، هل كان يكتبه اسمه؟ هل ينفي هذا أنه كان أمياً، وهل يقدح هذا في المعجزة؟ 212/1، مقتل الحسين بن علي رضي الله عنه 300/1 (20) انظر مثلاً: باجة القيروان 212/1، الري 185/1، نسف 129/1، بلخ 44/1، إسنا 349/2، أصبهان 278/2...

21 وإن وقعت فيه بعض الأخطاء الطباعية مثلاً: 5/1 س8، 11 س11، 28 س17، 80/2، 24 س18، 84س2، ...كما وقع سقط في بعض أسماء المترجم لهم لا ندري هو نقص في أصل الكتاب أم هو من المحقق أم مجرد خطأ طباعي، ففي 7/2 (الترجمة 389) سقط اسم جد المترجم وهو عمر بن محمد [بن أحمد] بن إسماعيل.. مع أنه ورد بهذا التمام في طبقات السيوطي (الترجمة 82)، ولم نجد للمحقق تنبيهاً على ذلك، مما يشعر بأنه خطأ طباعي.

وفيه أخبار عن الفِرَق والملل والنحل، وفيه أيضا من في غير العلوم الشرعية فوائد تتعلق بعلوم أخرى مثل: علم الجبر، الكيمياء، ... وغيرهما.

كما اشتمل الكتاب على ذخيرة عظيمة من أسماء المؤلفات في التفسير وعلوم القرآن بل وفي شتى فروع المعرفة الشرعية وغيرها مما كتبه علماء الإسلام في مختلف العصور قَرَنَهَا الداودي بما عرفه من معلومات تتعلق بهذه الكتب، والكثير من هذه الكتب لم يطلع الباحثون المعاصرون عليها إما لأنها مخطوطة أو مفقودة، ومن ذلك ما جاء فيه نُقُول وأسماء للكثير من المؤلفات الأندلسية التي وجدت زمن الداودي –وقبله– وهي الآن في عداد ما فقدناه إلى غير رجعة من تراث الأندلس العربي، كل ذلك يجعل من الكتاب مصدرا هاما لرصد نتاج الحضارة العربية والإسلامية.

وقد قام د. علي محمد عمر بتحقيق الكتاب، وقد نشرته مكتبة وهبة بالقاهرة عام 1392هـ/ 1972م، في جزأين من القطع المتوسط (مجموع صفحاتهما 878) ألحق بآخر كل جزء فهرست التراجم الأساسية للمشتمل عليها الجزء، ثم ألحق بالجزء الثاني الفهارس العامة للكتاب، اشتملت على فهارس: القبائل والأمم والفرق، الأماكن والبلدان والمياه، الأيام والوقائع والحروب.

وقد اتسم التحقيق بما اتسمت به أعمال الدكتور علي عمر من دقة وأمانة علمية،[22] واهتمام بضبط النص والأعلام الواردة فيه، غير أن تحقيقه لا يتعرض للقضايا المطروحة في الكتاب من مناقشة علمية أو تعقب أو شرح ونحو ذلك، مما قد يحتاجه الكتاب في بعض المواضع. كما افتقر إلى فهارس الأيات، والأحاديث، والأمثال، والأعلام، والمصطلحات، ... إلخ، كما أن الكتاب بحاجة ماسة إلى فهرست واف دقيق للتصانيف المذكورة فيه. وقد أعادت دار الكتب العلمية بيروت، 1403 / 1983 نشر الكتاب مصورًا عن هذه الطبعة بعد أن تعدت على التحقيق بحذف اسم المحقق ومقدمته (وهي هامة للتعريف بالأصل الخطي لتحقيق، ومنهج التحقيق أيضا)، وأثبتت على غلافي الكتاب العبارة الكاذبة (راجع النسخة

---

[22] وإن وقعت فيه بعض الأخطاء الطباعية مثلاً: 15 س8، 11س11، 28س17، 80/2، 24س18، 84س2، ...كما وقع سقط في بعض أسماء المترجم لهم لا ندري هو نقص في أصل الكتاب أم هو من المحقق أم مجرد خطأ طباعي، ففي 7/2 (الترجمة 389) سقط اسم جد المترجم وهو عمر بن محمد [بن أحمد] بن إسماعيل، مع أنه ورد بهذا التمام في طبقات السيوطي (الترجمة 82)، ولم نجد للمحقق تنبيها على ذلك، مما يشعر بأنه خطأ طباعي.

وضبط أعلامها لجنة بإشراف الناشر)! كما حصل عبد العزيز الدردير موسى عويضة على درجة الدكتوراه بجامعة الأزهر قسم التفسير عن تحقيقه للكتاب، بإشراف: أد. عبد الغني الراجحي عام 1397هـ/ 1977م.